المؤسسات الناشئة كخيار استراتيجي لعصرنة الواقع الاقتصادي في الجزائر

Start up as a strategic option to modernize the economic reality in Algeria

شابني سفيان، طالب دكتوراه(*)
مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية
معهدالحقوق، المركزالجامعي عبد الله مرسليتيبازة، الجزائر
Sofianechabni99@gmail.com
Chabni.sofiane@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/24 تاريخ القبول للنشر: 2023/09/02

****

ملخص:

إنّ الدولة الجزائرية وبتبنيها لنظام اقتصاد السوق، سعت جاهدة إلى التنصل من الاقتصاد الريعي القائم على قطاع المحروقات، وإيجاد البدائل الاقتصادية التي من شأنها ترقية الاقتصاد الوطني لمصاف اقتصادات الدول الكبرى، المرتكزة على سياسة التنويع والرقمنة .

وتحقيق هذه الأهداف المرجوة، كثفت السلطات الوطنية جهودها بمواكبتها لكافة التحولات الدولية في الميادين الاقتصادية والتكنولوجية، وذلك باستحداثها لبدائل اقتصادية جديدة لتدعيم الاقتصاد الوطني والدفع بعجلة التنمية المستدامة للأمة، ولعل أبرز هذه البدائل قطاع المؤسسات الناشئة .

وعليه،فإن توجه الجزائر نحو اعتماد المؤسسات الناشئة كخيار اقتصادي استراتيجي نابع من الحاجة المستمرة إلى التنويع الاقتصادي، والتماشي مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، تحقيقا للتحول الرقمي المنشود.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة،التنويع الاقتصادي، التحول الرقمي.

* شابني سفيان sofianechabni99@gmail.com

Abstract:

The Algerian state, by adopting a market economy system, has striven to evade the rentier economy based on the hydrocarbon sector,

and to find economic alternatives that would upgrade the national economy to the ranks of the economies of major countries, based on the policy of diversification and digitization.

In order to achieve these desired goals, the national authorities have intensified their efforts by keeping pace with all international transformations in the economic and technological fields, by developing new economic alternatives to support the national economy and push forward the sustainable development of the nation, and perhaps the most prominent of these alternatives is the emerging enterprises sector.

Accordingly, Algeria's approach to adopting emerging enterprises as a strategic economic choice stems from the constant need for economic diversification, and in line with the requirements of the Fourth Industrial Revolution, in order to achieve the desired digital transformation.

Keywords: start up, economic diversification,digital transformation.

***شابني سفيان**

مقدمة:

شهدت دول العالم في الآونة الأخيرة تحولات اقتصادية وتكنولوجية واسعة مردها تزايد حاجيات الساكنة من جهة، والسعي لتحقيق التنمية المستدامة على ضوء اقتصاد المعرفة من جهة أخرى؛ فقد تم التخلي عن كل الأفكار التقليدية التي من شأنها عرقلة عجلة النمو الاقتصادي بما يتلاءم ومتطلبات العصر.

أما الجزائر، وكغيرها من الدول النامية سعت جاهدة لمسايرة التطورات الدولية على المستويين الاقتصادي والتكنولوجي؛ ذلك من خلال تبنيها لمفهوم التنويع الاقتصادي، الذي كان لابد منه في ظل النقائص التي يشهدها الاقتصاد الجزائري ذو الطبيعة الريعية القائمة على قطاع المحروقات؛ فاتحة المجال أمام الاستثمار الصناعة والفلاحة وكذا المشاريع الصغيرة الابتكارية وأبرزها المؤسسات الناشئة.

وتماشيا مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة المرتكزة أساسا على الرقمنة الشاملة للقطاعات كثفت السلطات الوطنية جهودها لتحقيق هذه الغاية المرجوة من خلال وضع استراتيجيات وبرامج تهدف لتعزيز استخدام التكنولوجية والمعرفة.

وبناء على ما سلف ذكره، نتوصل إلى طرح **الإشكالية التالية**:

-ما مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في عصرنة الواقع الاقتصادي في الجزائر؟
وتأسيسا على ذلك، ولمعالجة الإشكالية محل الطرح ارتأينا إلى تقسيم خطة دراستنا كالآتي:

المبحث الأول: المؤسسات الناشئة كآلية عصرية لدعم الاقتصاد الوطني.
المبحث الثاني: تداعيات الرقمنة في ظل اعتماد المؤسسات الناشئة.

المبحث الأول: لمؤسسات الناشئة كآلية عصرية لدعم الاقتصاد الوطني

يعيش الاقتصاد الجزائري في الفترة الحالية تجديدا للبنى والأسس التي يقوم عليها، بغية تطويره ووضع حد لكل الشوائب التي تشوبه، هذا ما دفع الجزائر إلى الاهتمام بالمفاهيم المستحدثة للمؤسسات الاقتصادية وعلى رأسها المؤسسات الناشئة.

المطلب الأول: الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة

إن التأصيل العلمي القانوني لموضوع المؤسسات الناشئة يستوجب منا الوقوف على الإطار القانوني (**الفرع الأول**) والإطار المؤسساتي (**الفرع الثاني**) الذي تم إقراره لإنشاء ومرافقة هذه المؤسسات في الجزائر،وذلك باعتبار أن لها دورا بارزا في التنمية الاقتصادية للبلاد.

الفرع الأول: الإطار القانوني

تجدر الإشارة المطلب الأول بأن النظام القانوني الساري لا يتلاءم وفلسفة المؤسسات الناشئة، بحيث لم يتضمن تعريفا لها ولم ينص صراحة على إجراءات إنشائها وتنظيمها، كما لم يحدد إطارها القانوني، لكن دعما لحركية إنشاء المؤسسات الناشئة مهلت السلطات الجزائرية على تهيئة البيئة المناسبة لهذا النوع من المؤسسات، حينئذ حاول المشرع الجزائري تعريفها من خلال جملة من النصوص القانونية المختلفة.[1]

حيث عرفها المشرع في القانون التوجيهي رقم 15-21 المعدل والمتمم، المتضمن البحث العلمي والتطور التكنولوجي؛ في مادته السادسة "تعني المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير."[2]

كما أشارت أحكام القانون 17-02 المتضمن تطوير المؤسسات الصغيرة، إلى المؤسسة الناشئة كقطاع لابد من ترقيته في إطار المشاريع المبتكرة، وذلك من

خلال المادة 12 منه، إضافة إلى ذلك تناولت المادة 21 من نفس القانون طرق وآليات تمويل المؤسسات الواعدة.[3]

أما في ظل قوانين المالية، فإن القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، قد تضمن أحكاما تتعلق بالمؤسسات الناشئة من خلال نص المادة 61 منه التي نصت على إعفاء الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات IBS والرسم على القيمة المضافة TVA بالنسبة للمعاملات التجارية.[4]

وفي ذات السياق، نصت المادة 131 من القانون نفسه على أنه "ينشأ حساب تخصيص خاص في الخزينة رقم 150-302 عنوانه صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة."[5]

ك**خلاصة** يهدف قانون المالية لسنة 2020 لدعم المؤسسات الناشئة عن طريق مواصلة الإصلاحات الجبائية ودفع الاستثمار والتصدي للتهرب الجبائي مع المحافظة على التوازنات المالية العمومية.[6]

وبناء على ما سبق ذكره، نتوصل إلى نتيجة مفادها أن القوانين المذكورة سلفا لم تحدد مفهوم الشركات الناشئة بدقة هذا ما يتطلب ضرورة سن جملة من النصوص التي ترفع اللبس عن المفاهيم المرتبطة بها.

الفرع الثاني: الإطار المؤسساتي

1_ اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة

أنشئت هذه اللجنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 الصادر سنة 2020، وبالرجوع لنص المادة 11 منه، فإن المؤسسة الناشئة هي كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم كل المعايير والشروط المحددة ضمن هذا المرسوم؛ أهمها قيامها على فكرة مبتكرة.[7]

وتنشأ هذه اللجنة لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، يكون مقرها الجزائر العاصمة، وتتشكل طبقا لنص المادة 03 من المرسوم 20-254 من ممثلي مختلف الوزارات ذات الصلة بالميادين الاقتصادية والتكنولوجية.[8]

2_ مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة

تم إنشاء هذه المؤسسة بموجب المرسوم التنفيذي 20-356، الذي أطلق عليها تسمية **"ألجيريا فنتور".**[9]

وتعد ألجيريا فنتور مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تسمى مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة، تحمل التسمية المختصرة ألجيريا فنتور وتدعى في صلب النص **"المؤسسة"**.[10]

وتقوم **بالمهام التالية**:

-إعداد وتنفيذ البرامج السنوية والمتخذة لتطوير حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة بالتعاون مع مختلف المتدخلين المعنيين وضمان مبتغاها وتقييمها.

-المساهمة في اليقظة التكنولوجية وضمان النشر والتوزيع على مختلف الوسائط لكل معلومة ذات صلة بالابتكار التكنولوجي والمقاولتية.

-المشاركة في إنشاء هياكل دعم جديدة لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مرافقة الابتكار قصد تحفيز إنشاء مؤسسات ناشئة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[11]

3_ صندوق تمويل المؤسسات الناشئة

تم إنشاء هذا الصندوق بهدف الدعم المالي للمنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، وكان هذا بموجب المادة 131 من قانون المالية لسنة 2020، وذلك ضمن حساب تخصيص خاص في الخزينة رقم 150-302؛ ويعتمد صندوق تمويل المؤسسات الناشئة على تمويل قائم على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس على آليات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض، أي تمويل هذه المؤسسات يكون عن طريق المخاطر مع تقاسم الأرباح والخسائر دون مطالبتهم بتقديم ضمانات عينية لا يمتلكونها أصلا.[12]

المطلب الثاني: مظاهر دعم المؤسسات الناشئة للاقتصاد الوطني

نستعرض من خلال هذا المطلب مظاهر دعم المؤسسات الناشئة للاقتصاد الوطني، سواء باعتبارها دعامة لترقية الاقتصاد الوطني هذا من جهة (**الفرع الأول**)، أو كآلية للمساهمة في تكريس التنمية المستدامة للبلاد منجهة أخرى (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: المؤسسات الناشئة كدعامة لترقية الاقتصاد الوطني

تشكل الشركات الناشئة إحدى الرهانات الأساسية التي من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي، وتحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة ومواجهة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة وما إلى ذلك، ويمكنها أن تساهم بفعالية في القطاع الاقتصادي المنشود في الجزائر.[13]

يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي خارج مجال المحروقات، وهذا ما يبين الأهمية الكبيرة التي يمكن أن تحققها المؤسسات الناشئة في النحو الاقتصادي. وعليه وجب الاهتمام أكثر بهذا القطاع وتوفير الدعم الحالي والإداري والقانوني واللوجستيكي من أجل كسب رهانات التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث لعبت دورا هاما باعتبارها محرك رئيسي في الاقتصاد سنتي 2017 و2018 بنسبة 86.34 بالمئة و82.73 بالمئة على الترتيب، وهذا ما حرك وساهم في زيادة الناتج المحلي الخام.[14]

الفرع الثاني: المؤسسات الناشئة كآلية للمساهمة في تكريس التنمية المستدامة للبلاد

فيما يتعلق بالتنمية المستدامة فقد أصبحت الشركات الناشئة تعتبر من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلين، وأهم دعائم ضمان التنمية المستدامة، التي تقتضي إعادة التشكيل الجذري لأنماط الإنتاج والاستهلاك وإحداث تغييرات في العلاقة بين المجتمعات والبيئة الطبيعية، وتتطلب من ثم التحويل الهيكلي للاقتصادات.[15]

وعليه فإنه توجد مساهمة وأهمية بالغة للمؤسسات الناشئة في دعم مساعي التنمية بالجزائر والتي تمثلت في المساهمة في إحداث أثر إيجابي في المجتمع، بالإضافة إلى تشجيع الطلبة والباحثين على البحث والتطوير وتنفيذ أفكارهم الإبداعية وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.[16]

وقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا بدور المؤسسات الناشئة في دعم التنمية الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال إحداث وزارة منتدبة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، كما أنشئت اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254.[17]

غير أن التأخر في وضع الأطر القانونية والتنظيمية للمؤسسات الناشئة أصبح يحول دون نمو الوعي بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمثل هذه المؤسسات ومدى النتائج الإيجابية التي يمكن أن تحققها. هذا ما يستدعي ضرورة تدخل السلطات الوطنية لتحسين البيئة القانونية للمؤسسات الناشئة، والعمل على ترسيخ هذه الفكرة في أذهان الشباب الطموح والمبتكر.

المبحث الثاني: تداعيات الرقمنة الاقتصادية في ظل اعتماد المؤسسات الناشئة.

يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصادات النامية التي ظلال نهج التقليدي فيها ساريا منذ عقود، هذا ما استدعى ضرورة العمل على بناء اقتصاد قائم على المعرفة مواكبة لما آلت إليه غالبية دول العالم؛ من خلال وضعها لسياسات وبرامج تهدف إلى تعزيز استخدام التكنولوجية والمعرفة[18].

المطلب الأول: الجهود الوطنية لتكريس الرقمنة الاقتصادية.

إن الجزائر وعلى غرار العديد من الدول النامية لازالت تحاول بجهد كبير التحول نحو بناء اقتصاد المعرفة القائم أساسا على الرقمنة، وذلك من خلال وضع خطط واستراتيجيات هادفة لإقامة ركائز اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى تحسين مؤشراته في الجزائر[19].

وبالتالي سوف نتناول في هذاالمطلب، استراتيجية الحكومة في تكريس التحول الرقمي الاقتصادي (**الفرع الأول**)، والمرافقة الميدانية لدعم التحول الرقمي الاقتصادي (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: استراتيجية الحكومة في تكريس التحول الرقمي الاقتصادي

يعد التحول الرقمي في صلب استراتيجية الحكومة الجزائرية للتجديد والإنعاش الاقتصادي؛ وتعمل الحكومة في إطار مقاربة شاملة ومتكاملة على تنفيذ هذه الاستراتيجية، التي تشمل دعم اقتصاد المعرفة والابتكار والمؤسسات الناشئة وإزالة كل عراقيل ومعوقات نجاحها، وسنحاول تلخيص أهم مرتكزاتها في النقاط التالية:

-السعي للاستعمال الأمثل لمنشآت دعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال القائمة، وإنجاز قدرات جديدة تستجيب للمعايير الدولية كروافد لبروز وتطوير اقتصاد رقمي حقيقي، ولهذا سوف تعكف الحكومةعلى:

-تحسين نوعية خدمة الربط لفائدة المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين؛

-تعميم النفاذ إلى الأنترنت ذات التدفق العالي جدا من خلال عصرنة وتكثيف شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية وتأمينها؛

-تطوير مجتمع المعلومات الجزائري من خلال ترقية المضامين الرقمية المحلية،ووضع آليات لتسيير وحوكمة الإنترنت على المستوى الوطني[20].

الفرع الثاني: المرافقة الميدانية لدعم التحول الرقمي الاقتصادي

فضلا عن ذلك، فإنه من المتوقع القيام بمقاربة نظامية بيئية ترمي إلى تطوير ثقافة الابتكار،بما يأتي:

-إنشاء وتعزيز الجسور الضرورية بين الحاضنات والمسرعات وحاضنات المؤسسات والجامعات وتدعيم التعاون بين مختلف الشركاء؛

-تعزيز الشراكة والمطالب الأولية الاجتماعية كدعامة استيراتيجية من خلال تنفيذ الأعمال المهيكلة في مجال الحوكمة الرقمية؛

-دعم حضانات الأعمال عند اقتناء التكنولوجيات الجديدة واستعمالات الرقمنة؛

-تأهيل الحظائر السبيرانية Cyber.parcs والحاضنات الموجودة وإنشاء حاضنات لكل قطاع نشاط الصناعة، الفلاحة، الاتصالات،المحاور التكنولوجية...وغيرها[21].

ودوما في إطار الجهود الحكومية لدعم الابتكار والمؤسسات الناشئة والتحول الرقمي، فقد تم عقد ندوة دولية بتاريخ 16 نوفمبر 2019 بالمركز الدولي للمؤتمرات بنادي الصنوبر، من تنظيم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛بعنوان" دعم المؤسسات الناشئة في مجالات المرفق العمومي المحلي ". وأهم المخرجات التي توصلت إليها هذه الندوة إنشاء ثلاث مناطق تكنولوجية[22].

المطلب الثاني: آثار الرقمنة الاقتصادية بين الواقع والمأمول

إن الباحث في مدى نجاعة المؤسسات الناشئة في المجال الرقمي لابد له أن يمر بتجربة مؤسسة تاكغراف، حيث تعتبر الشركة الناشئة تاكغراف أنموذجا راقيا لنجاح الشباب الجزائري في ولوج الأسواق العالمية بأفكار مبتكرة في مجال الاقتصاد الرقمي والخدمات الإلكترونية، حيث توجت بالمرتبة الأولى في المسابقة الدولية للابتكار " أوفيسيناكسبو "بمراكش مطلع 2020 ؛بفضل الابتكار الرقمي Druglables 1.0الجهاز يعتمد على الرقمنة والذكاء الاصطناعي، يقدم حلولا في مجال الصحة للحد من الأخطاء الطبية خاصة في مجال التخدير، حيث عمل على تطويره فريق مكون من ستة 6 أعضاء، ويصدر هذا الجهاز إلى 14 دولة إفريقية وقد تم مؤخرا بتوقيع عقد باسم الجزائر مع شركة عالمية بدبيل تطوير النسخة الثانية منه، بغرض تسويقه إلى مختلف دول العالم[23].

وفيمايلي عرض لأهم المنافع المرتقبة في ظل سياسة التحول الرقمي (**الفرع الأول**)، وكذا لابد من الإشارة إلى التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: المنافع المرتقبة في ظل سياسة التحول الرقمي

-أثر إيجابي على النمو الاقتصادي: حيث أثبتت الدراسات الحديثة ارتباطا وثيقا بين نفاذ ووصول البنية التحتية للاتصالات الرقمية ذات النطاق العريض والسريعة وبين الناتج الاقتصادي القومي الفردي، حيث إذا توفرت هذه الخدمات ل 10 بالمئة من السكان فإنه يقابلها زيادة بالناتج القومي بحوالي 0.5 بالمئة؛

-أثر إيجابي بتحقيق الرفاه الإجتماعي؛

- أثر إيجابي على استحداث فرص عمل جديدة كنتيجة مقابل ماينتج من التحول الرقمي؛

- تحسين كفاءة وأداء القطاع العام وزيادة الطلب على الخدمات الإلكترونية للحكومة؛

- تطوير قطاع التكنولوجيا المالية،قطاع التصنيع،الرعايةالصحية،القطاع التعليمي والزراعي؛

-المساعدة على تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.[24]

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر

رغم الدور البارز الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني إلا أنها لازالت تعاني من جملة من النقائص وتواجه العديد من التحديات التي تقف حائلا أمام تطورها وهذا يعود للأسباب التالية:

- حداثة ومحدودية فكرة إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر؛
- التخلف التقني وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية؛

-ضعف التمويل ونقص رأس المال المغامر للاستثمار؛

-ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي وانفصال الجامعة ومراكز البحث العلمي عن أرض الواقع[25].

خاتمة:

إن توجهات النظام العالمي الحديثة لتحقيق التنمية الإقتصادية والتكنولوجية المنشودة، استدعت من الدولة الجزائرية تكثيف جهودها من خلال وضع توليفة إستراتيجيات وبرامج تهدف إلى تحسين مؤشرات النمو الإقتصادي، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التنويع الإقتصادي، الرقمنة، وتبني مفاهيم اقتصاد المعرفة. وعليه فإن هذا ما دفع بالمشرع الجزائري إلى اعتماد المؤسسات الناشئة، حيث أصبح يعول عليها لدورها الفعال في النمو الإقتصادي كونها تساهم في خلق فرص عمل جديدة، وتعمل على زيادة الدخل الوطني كما أنها تهدف لتعزيز ودعم التحول الرقمي الذي سعت السلطات الوطنية لتكريسه. غير أن المؤسسات الناشئة تشهد العديد من الصعوبات على أرض الواقع، أبرزها عدم استحداث إطار قانوني خاص بها، هذا ما نتج عنه جملة من المعوقات لنشاطاتها الإقتصادية القائمة على الإبتكار، وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وقد توصلنا من خلال دراستنا إلى **النتائج** التالية:

* جهود الوزارة المكلفة بالمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال على استحداث إطار قانوني وتنظيمي للمؤسسات الناشئة.

* فاعلية المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية في إطار مقاربة التنويع الإقتصادي.

* دعم المؤسسات الناشئة للإقتصاد الرقمي في الجزائر وقد برز لاسيما من خلال النموذج الناجح للمؤسسة الناشئة "تاك غراف".

وبناء على ما سبق، توصلنا إلى جملة من **التوصيات**:

* ضرورة تكثيف الجهود من أجل استحداث إطار قانوني وتنظيمي للمؤسسات الناشئة وزيادة حجم التمويل والإنفاق لمضاعفة فاعليتها على أرض الواقع.

* إقحام المؤسسات الناشئة كمكون بارز في كافة البرامج الوطنية الموضوعة في إطار تحقيق التنمية الإقتصادية.

* برمجة ندوات وملتقيات وطنية ودولية تسمح بالتعريف بطبيعة هذه المؤسسات ومدى أهميتها في ترقية الإقتصاد الوطني.

الهوامش:

[1]- بلود عثمان، الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر –المعوقات والآفاق-، منصة الجرائد العلمية الجزائرية ASJP، المجلد 18، العدد02، 2022، ص754.

[2]- القانونرقم 15-21 المؤرخ في 30-12-2015 المتضمن البحث العلمي والتطور التكنولوجي، المعدل والمتمم بموجب القانون 20-01 المؤرخ في 30-03-2020، ج.ر عدد 20 الصادرة ب05-04-2020.

[3]- قانون 17-02 المؤرخ في 10-01-2017، المتضمن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر. عدد 02 المؤرخة في 11-01-2017.

[4]- قانون رقم 19-14 المؤرخ في 11-12-2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج.ر. عدد81 الصادرة بتاريخ 30-12-2019.

[5]- المرجع نفسه.

[6]- بلود عثمان، مرجع سابق، ص755.

[7]- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15-09-2020، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مفاهيمها وتشكيلتها وسيرها، ج.ر. عدد 55 الصادرة في 21-09-2020.

[8]- المرجع نفسه.

[9]- المرسوم التنفيذي 20-256 المؤرخ في 30-11-2020، المتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وسيرها وتنظيمها، ج.ر. عدد الصادرة في 06-12-2020.

[10]- المرجع نفسه.

[11]- بلود عثمان، مرجع سابق، ص ص 756،757.

[12]- المرجع نفسه، ص757.

[13]- عبد الحق زياني وزهرة هوار، مساهمة المؤسسات الناشئة في دعم مساعي التنمية –دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الناشئة الجزائرية-، مجلة دراسات اقتصادية، مجلد 22، العدد 02، 2022، ص100.

[14]- عائشة صفراني وأمال مطابس، المؤسسات الناشئة كأحد دعائم الاقتصاد الوطني (الواقع والتحديات)، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، ص95.

[15]-المرجع نفسه، ص95.

[16]- عبد الحق زياني وزهرة هوار، مرجع سابق، ص98.
[17]- المرجع نفسه، ص101.
[18]- مريم بورويصة، المؤسسات الناشئة كدعامة أساسية لبناء وتطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد02، جوان 2022، ص88.
[19]- المرجع نفسه، ص86.
[20]- قريني نور الدين، دور المؤسسات الناشئة التقنية في تحقيق التحول الرقمي المنشود في الجزائر، مجلة الإبداع، مجلد 12، عدد 01، ص118.
[21]- المرجع نفسه، ص 119،118.
[22]- المرجع نفسه، ص 119.
[23]- مريم بورويصة، مرجع سابق، ص 89.
[24]- قريني نور الدين، مرجع سابق، ص ص 120، 121.
[25]- مريم بورويصة، مرجع سابق، ص89.